مبـــــادئ وقـــواعد الحـــكم الرشيـــد

أولا: الفصل بين السلطات

اقترن مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات باسم الفيلسوف السياسي الفرنسي الشهير " **مونتيسكيو**" في كتابه " روح القوانين" **عام 1748** والذي كان له الفضل في ابرازه كمبدأ أساسي قائم على تنظيم العلاقة بين السلطات العامة التنفيذية، التشريعية، القضائية في الدولة وتقسيمها ومنع تركيزها وحصرها في يد شخص واحد على النحو الذي يهدد حريات الأفراد ويعرض حقوقهم للخطر".(مجدوب، 2022، ص 57)

وبالتالي فإن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) أحد أهم الآليات الفعالة للحكم الراشد لحماية حقوق وحريات المواطنين من ظلم واستبداد الحكام.

ثانيا: استقلالية القضاء

ويعني ذلك أن القضاء المستقل " لا يخضع إلا للقانون، ويقوم على مبادئ الشرعية والمساواة، مهمته حماية المجتمع وحريات وحقوق المواطنين طبقا للدستور كما يحظى القاضي بالاستقلالية ويتمتع بالحصانة أثناء تأدية عمله وهو مسؤول أمام المجلس الأعلى للقضاء عن كيفية أدائه لمهمته، في المقابل يكرس الدستور الجزائري الحماية للمتقاضي في مواجهة تعسف القاضي".(شيشون، 2021-2022، ص 19)

وتتجلى مبادئ وقواعد الحكم الرشيد من خلال استقلالية القضاء بحماية حقوق وحريات أفراد المجتمع، وتمتعهم بالعدل والمساواة أمام القانون، وحماية المتقاضين من تعسف القضاء وفقا للمبادئ التي يكرسها الدستور باعتباره القانون الأسمى للدولة.

ثالثا: المجتمع المدني

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني " شريكا أساسيا لتحقيق الحكم الراشد، فهو مصدر قيم التعددية والمساءلة والشفافية وحكم القانون، وهو محرك أساسي لهذه القيم كونه يدعم دور الأفراد في مساءلة المسؤولين السياسيين والإداريين، إلى جانب اعتباره قوة مواجهة للدولة وهذا الطرح يفترض أن المجتمع المدني سوف يتبنى إطارا ليبراليا يدعم دور السوق ويحد من الحركة المطلقة للدولة". (ركاش، 2015-2016، ص 67)

رابعا: استقلالية وسائل الإعلام

تلعب مختلف وسائل الإعلام (المكتوبة، المسموعة، المرئية) دورا أساسيا في ترسيم مبادئ وقواعد الحكم الراشد، ولذلك وجب استقلالية الإعلام وعدم تبعيته للسلطة من خلال إعطاء حرية التعبير وإبداء الرأي للصحفيين والإعلاميين في المراقبة والمحاسبة وتكريس مبدأ الديمقراطية ومحاربة الفساد.

خامسا: تقوية آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة

1- آليات الشفافية: تعد الشفافية من أهم مبادئ وقواعد الحكم الرشيد وتتجسد آلياتها من خلال " حق المواطنين في الوصول للمعلومة والاطلاع عليها، ومعرفة آلية اتخاذ القرار المؤسسي من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة لا سيما في منظمات القطاع العام لتقليص الفساد". (بن عيسى، 2019، ص 219)

2- آليات المراقبة: تعتبر المراقبة كذلك من الآليات الأساسية للحكم الرشيد من خلال " متابعة سير العمل للخطط المرسومة بهدف اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب وتصحيحها، يمكن من خلالها التأكد من احترام المرؤوسين للقوانين والقرارات الصادرة من المؤسسات الإدارية العليا والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصلحة". (برينيس، 2022-2023،ص 8)

وتمارس الرقابة أجهزة وهيئات متعددة، نظرا لكونها عملية إدارية وتنظيمية هامة في مسار المؤسسات أو في العملية السياسية أو التنموية ككل، وهي بذلك تقسم إلى أنواع عديدة هي:

- **الرقابة البرلمانية أو النيابية:** ويمارسها النواب في غرفتي البرلمان.
- **الرقابة القضائية:** ويمارسها جهاز العدالة.
- **الرقابة الإعلامية:** وتمارسها وسائل الإعلام المختلفة.
- **رقابة هيئات محاربة الفساد:** مثل مجلس المحاسبة وغيره. (بوصنوبرة، 2020-2021، ص 32)

ومن وسائل آليات الرقابة وضمان نجاحها هي:

- **التقارير الدولية (المالية والأدبية)**
- **الدفاتر والسجلات والإحصائيات.**
- **لجان التفتيش والتحقيق والفحص.**
- **المنصات الرقمية المركزية التي تجمع البيانات والمعلومات.** (بوصنوبرة، 2020-2021، ص 32)

3- آليات المحاسبة: وهي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء، وهي تأخذ ثلاثة أشكال:

- **المساءلة التشريعية:** هي أهم المسائلات في النظام الديمقراطي، لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها.
- **المساءلة التنفيذية:** خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سجل الإدارة.
- **المساءلة القضائية:** تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين". (بوطرفة، أوريسي، 2018، ص ص 104-105)

وعليه يمكن القول أن تقوية آليات المحاسبة لترسيخ مبادئ وقواعد الحكم الرشيد تقوم على المحاسبة التشريعية، والمحاسبة التنفيذية، والمحاسبة القضائية.

سادسا: المشاركة المجتمعية في الرقابة الأهلية وحقوق الإنسان والمواطنة

وهي " تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على اتخاذها في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة، وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية". (بوطرفة، أوريسي، 2018، ص ص 103-104)

شكل رقم (01): يوضح مبادئ وقواعد الحكم الراشد

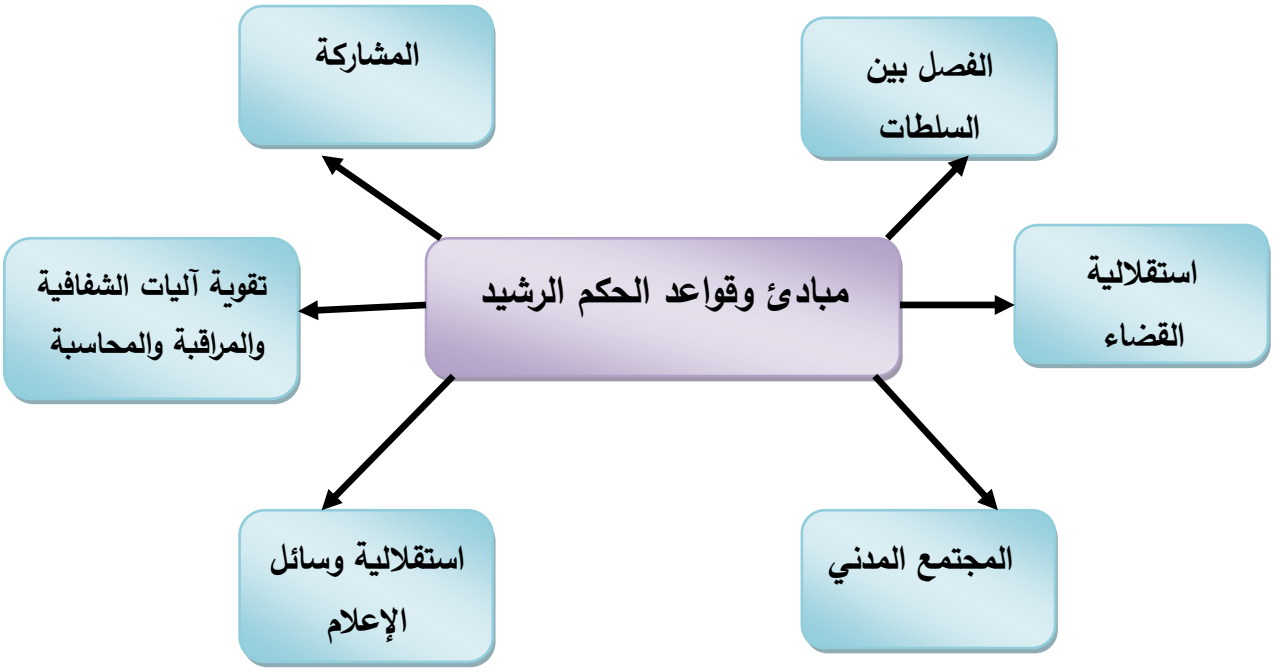

المصدر: من إعداد الباحث

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في المحاضرة:

الرسائل الجامعية:

- ركاش جهيدة، (2015-2016)، التنمية السياسية ودورها في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر 1989-2009، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3.

- شيشون عبلة، (2021-2022)، الاشكاليات القانونية لتطبيق الحكم الراشد في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر.

المجلات والدوريات العلمية:

- برينيس عبد الكريم، (2022-2023)، الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة: مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس إرشاد وتوجيه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.

- صورية بوطرفة، أوريسي هبة الله، (2018)، دور إرساء مبادئ الحكم الراشد خيار استراتيجي لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02.

- ليلى بن عيسى، (2019)، الحكم الراشد للدولة والمنظمات العمومية: من منظور المؤسسات الدولية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 02.

- مجدوب عبد الحليم، (2022)، مبدأ الفصل بين السلطات ودوره في حماية حقوق وحريات الأفراد، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 01.

المطبوعات البيداغوجية:

- بوصنوبرة عبد الله، (2020-2021)، الحوكمة (الحكم الراشد) وأخلاقيات المهنة: مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة علم الاجتماع السنة الثالثة ليسانس (ل م د)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.